فلا نعلم انه فعله ولا يتم ذلك الا بعد اثبات ان هذه الخارق كاحيا الموتى مثلا لا يفعله غير الله عز وجل وذلك يتوقف على اثبات الوحدانية اي فالاستدلال على الوحدانية بالدليل السمعي فيه دور وهذا القول هو المعتمد والمناسب لما ذهب اليه الشارح اذ يرد والسنة والاجماع قال الامام الخ لا يخفي ان هذه الامة امة الاجابة فلا يتم الاستدلال به على عابد الصنم الذي يدعي ان الصنم اله لانه يقول لامة الاجابة دليلكم عليكم عوالم بلسان واحد اي قالت الامة قولا ملتبسا بلغة واحدة كما افاده المصباح اي بلفظ واحد الواحد الاحد الخ فيستعملان بمعنى وقيل ان الاحد الذي ليس بمنقسم ولا متجزئ والواحد سلب الشريك والنظير خلاصته ان الواحد نفي للكم المنفصل والاحد نفي للكم المتصل لانه لو كان اثنين الخ لا يخفي ان الوحدانية تنقسم الى خمسة اقسام وحدة الذات بمعنى نفي الكم المتصل وبمعنى نفي الكم المنفصل فالاول ان لا يكون ذاته العلية مركبة من جزئين او اكثر والثاني ان لا يكون ذاتين بحيث يكون كل واحدة منهما منفردة عن الاخرى ووحدة الصفات بمعنى نفي الكم المتصل والمنفصل منها ايضا اما الاول فمعناه ليس هناك ذات تتصف انه له قدرة واحدة وارادة واحدة وهكذا واما الثاني فمعناه انه ليس هناك ذات تتصف بمثل صفاته مولانا ووحدة الافعال بمعنى انه ليس هناك ذات تتصف بمثل صفاته موجد سواها وهو الخ هي نفي الشريك لانهما لو كانا اثنين الخ ظاهر في القسم الثاني من وحدة الذات فتحرك في الحقيقة بحسب ما يصح به المعنى على ما ياتي او لا يتم مرادهما جميعا يصدق بصورتين ان لا يتم مرادهما ولا هذا او لا يتم مراد احدهما دون الاخر وقد ذكرنا

وجه

نفيه مصادرة وكان باته ذكر استئناسا لقلب المؤمن لا دليل

وجه الاستحالة الخ وجه الاستحالة في تمام مرادهما جميعا انه يلزم اجتماع متنافيين وهو لا يعقل ووجههما في عدم تمام مرادهما معا او احدهما انه في الاول يلزم عجزهما وفي الثاني يلزم عجز من تعطل مراده ويلزم منه عجز الاخر لمماثلته الخ وقولنا لجاز ان يختلفا الخ اي وجاز ان يتفقا وهو مستحيل ايضا وذلك لان الارادتين ان توجهتا فاما ان يقدر بنفوذ مرادهما او لا وكلاهما محال اما الاول فلما يلزم عليه من اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو باطل واما الثاني فاما ان يقدر بعدم نفاذ مراد كل منهما وهو باطل لما يلزم عليه من العجز المؤدي لعدم العالم الباطل او بعدم نفاذ واحد وهو باطل ايضا لما يلزم عليه من عجز الاخر للمماثلة ولا فرق في ذلك بين ان يكون المراد جسما او جوهرا فردا وذلك ان ارادة الاله يجب ان تكون عامة وهذا الدليل كما ثبت به نفي الكم المنفصل في الذات يثبت به نفي الكم المنفصل في الصفات وتبين وجه الاستحالة الخ في بقية الاقسام فنقول تبعا لهم ان الدليل على نفي الكم المتصل في الذات ان اوصاف الاله اما ان تقوم بكل فرد او بالمجموع او بالبعض وتلك الاقسام مستلزمة للعجز اما الاول فلان كل جزء يكون الها فيجري فيه ما جرى في تعدد الالهين الذي في الشرح دليله واما الثاني فلانه يلزم منه عجز كل على انفراده وعجزه يوجب عجز المجموع للمماثلة بين كل جزء والمجموع وليس هذا نظير الحبل المؤلف من شعرات كما لا يخفي فتدبر واما الثالث فلانه لا اولوية لبعض الاجزاء على بعض وحينئذ لا يقوم به وذلك يستلزم عجز جميعها والدليل على نفي الكم المتصل في الصفات فلانه لو كان للذات العلية قدرتان وارادتان وعلمان الى اخر السبع فلا يوخذ من الدليل المتقدم الا وحدانية صفة التاثير

التعلقة صح

Copyright © King Saud University